كل ما يتعلق بقرير الجريدة براجع بشأله مدير سياسة الجريدة يدل الاشتراك اأسنوي • أقرشاً سور يك في الحاضرة و • كافرشاً داخل البلاد السورية وماقتقرش خارجها بو عد من اعلانات الجاكم ودوائر الاجراء والثمليك وللوامسات الرسمية خمسون قرشا سوريا بصورة ملطوعة والرشائب عن كل سطر من الاعلانات ئن التنظة الجديدة في الحاضرة الاملية والتجارية قرش سور ي دمشن : ، الأثنبن م أ شوال سنة ١٣٣٨ و ۲۸ حزیران سنة ۱۹۲۰ تصدر مرنبى في الاسبوع حال ان تستجلب الشهود الى حفسرتها المحاكمة الغيابية السابقة الااذا رأت ثم موجباً القانون الموقت لذلك او طلب جلبهم المدعي العام أو المتهم وتستممهم بنفسها استشهاداً أو استيضاحا اذا بتمديل للواد ٢٥٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٠ مناصول المحاكات الجزائية المورخ في ٥ رجب ١٢٩٦ الموقوف إل تكلفي بتلاوة شواداتهم من رأت من حاجة الى ذلك اوراق الدعوى معاجو بةالمنهمين المشتركين تعدلت المادة « . . ٣٠ كما يأتي : اصدر ارادتي بوضع هذا القانون الخطية او من ســـائر الاوراق التي يحــبها ان معاملة الامهال والتبليغ الميهنة في الموقت موضع الاجراء بشرط الرئيس مدارآ لاظهار الحقيقة مواد هذا الفصل السابقة بشأن المتهم الغائب عرضه عَلَى مجلس النواب حين ني ۲۰ زنشأن سنة ۱۳۴۸ لاتكون ايضاً سباً في تأخير محاكمة المهم وفي ٧ حزيران سنة ١٩٢٠ الحاضر بليشرع في محاكمته فوراً بدون انلظار في ٧ شوال سنة ١٣٣٨ رأيس مجلس الشورى رئيس الوزراء انقضاء مهلة الفار واجراء تبليفه، الااذا علا الدين وفي ۲۳ حزيران سنة ۱۹۲۰ هاشم الاتارى رأت المحكمة ضرورة الى ذاك الاشباء وژ ير اغارجية « فیصل » المجلوبة الى المحكمة لاجل البات الدعوى عبدالرحن شهبندر تعدلت المادة « ٢٥٨ » كما يأتي : والمسلة الى فلم المحكمة تسلم بعد المحاكمة الى وزير المالية وكيل وزير الحربية فارس الخوري عبد الرحن شهندر

دائرة طابو لواء حماه والدلال الحاج محد ** بيع دار بالسليمية كان وضع في ميدان المزايدة العلبا جميع الدار الكائنة بمعلة القبلية يبلدة السلية المعلومة الحدود الجارية بتصرف احمدافندي ابي الحاج محمد افندي غزال والمباعة منه الرفا والوكالة الدورية الى محمد طاهر افندي ابن عبد المادي افندي الشرابي لقاء مبأنم قدره خمسة واربعون ليرة عثمانية بموجب سندمدابة مورْح في اآب سنة ١٣٢٧ ورقم ا وباله قد مضت مدة الاحالة الارلية وفي خسأ واربعون بوما ونفررت الدار المذكورة فأي طالبها الاشير محمد طاهرافندي الشرابي يدل قدره خسون ليرة عثمانية وقد جزت اعالبا الاولية وحيث يقبل الضم خسة بالثة ملذ خمسة عشر يوماً فمن كان له رغبة بشمرًا ا الدار المذكورة عليه ان يراجع مامورة طابو القضاء والدلال محود الطير اعتبارا ان تاريخه وعليه حرر هذا الاعلان طيعت بمطيعة الحسكومة ألعو ييأ

الماصمة بيع قطع املاك

في قريد كمر يهم بمأان مروش ونوال ابنتا يوسف والماحة بما والوفاء والوكالة الدورية المالسيد مبلغا تدود اثنا غشسر الغا واراخمته قرش

عبد الغني بن محمد شريف بوجب سند مدانية الورخ في مايس سنة ٣٢٨ رومية بناء عليه بعد مرور خمسة واربعين يومكمن تاريخه تجري احالتها لموقتهو يقبل الضمخسة بالمةمدة خمسة عشر يوما ايضائم نجري احالتها القطعية فمن كان له رغبة بشرأ حقه الدار المذكورة عليه ان يراجع مديرية طابو والدلال علي ولاجله تحرر هذا الاغلان

قد انقضت مدة المزايدة الاولى بكامل الثلاثة القطع الاملاك الكائنة بوقع رأس الحارضمن اراف يخاصبيا المعلومة الحذود والاوصاف في قوائم المزاد حاصة المديون الشيخ اسعد قيس من اهالي حاصبها ولذلك نقررت الاحالة الاولية عَلَى المزايد الاخير نبلغ سبعة آلاف وخمسمئة قرش عملةمصرية توفيقًا للمادة ١٠٥ من قانون الاجراء عَلَى ان تعلن الكيفية تكراراً لمدة خمسة عشمر يوما لاجراء الاحالة القطمية بشرط ان لانقبل الزايدة الا بضم خسسة في المئة وفقًا للادة ١٠٦ من القانون المذكور فن له رغبة فليراجع دائرة الاجراء بقضاء حاصبيا

يع أرض

المرية الواردات والاملاك في وزارة المالية: لزدل السابق البدل اللاحق انماء القري

20 ... 1AY01 4010 17... 12. ..

0117 117. XYYX Yo ... 111A1

** اعلانات

1482241

70 ... 14.14

ييع آلتين لغربلة الحنطة

لعلن ادارة السكة الحجازية ان لديها لتين لغربلة الحنطة وقد وضعتها في المزاد لعلني عَلَى ان تكون الاحاله الأولية بتاريخ ٢١ حزيرانسنه ١٦٢ المصادف ليوم الثلاثاء والاحالة القطمية بعد مرور ثمانية واربعين ماعة من ذلك التلويخ فمن يود الاشتراك يهذه المزايدة عليه بمراجعة ادارة السكة لحبعازية المامة بمحطة القنوات في الأوقات العينة مستصحبا عشر ليرات سورية برسم لتأمين في ١٥ عزيران سنة ١٩٢٠

> يع حصة دار فيعلة (المارة)

وضم في ميدان الوايدة الملتية حصة المار الواقعة في علة العماره بزفاقي حك السمايا المعومة الحدود الجارية بملك عليه ابن سمادة من اهالي قرية كفر بهم استدالتا خام ووادها عمد فهمي عن ديب نصرسيك من سلبان واسكندر وابراهيم اولاد قبلان

و باعتاهم يبماً بالوفاء جميع الثمانيةفعلم اراضي البالغة مساحتها ثلاثمئةوعشرون دونا وثلانا أرباع الدونم الكائنة بالقرية المذكورة والعلوة الحدود لمدة ستة اشهر وقسد انفضت الدز والمديونتان لم تفيادينه بافلذا طرحتالدرنان المذكورة بالمزاد المأنى وتعلقت مدة الزابدة خمسة و ربعين يوماً اعتباراً من ثاريخ نشر هذا الاعلان فمن له رغبه بالشراء فليراسم

العدد . 84 (السنة الثانية)

اذا تعذر عَلَى الحكمة ان تجلب الشاهد أوته او لفيابه غببة منقطمة محبولة فللمكمة فتكتني بنقل افادته عن جريدة الاستنطاق والْمُقَيِّقُ الابتدائيء كما ان لما ان تستنبسب سنطناً او محكمة اخرى في اخذ واستماع مهادة الشهوها واستيضاحهم بعض الشؤون وا، في ذلك كون الشهود ضمن حاكميتها الوحاكية محكمة او مستنطق آخر ٠ اما نَّا اَصْرُ المَّتِمِ المُوقُوفِ أَوِ المَّدِّعِي العَامِ عَلَى ملب الشاهد فهلي المحكمة ان تجبب طلبه

صاحبها او المستحقيها بلا شرط، او بشرط ان تعاد الى المحكمة متى طلبت · ومثل هذه الاشياء بجب فيها قبل تسليمها الى اصعابها ان يضبطها كاتب الهكمة ويحررها نرعا

وجنساً ، وان غفل عن ذلك لزمه اداء ار بمة ذهبات جزاء نقدياً تىدلت المادة «٣٨٣» كما يأتي ا

اذا سلم المتهم نفسه ار قبض عليه قبل

سقوط الجزاء وعد الحكم كان لم يكن كاهو المددالماضي حيث أشرت كلة ماله ل الاسلي مين في المادة السابقة فلا تحكون الحكمة بدلا من كلة مالبدل الاعلى " لي ذيل نظام الم يكن قة مانع . على انها عتارة في كل مازمة ان تجلب الشهود الذين استمعتهم في الاعشار ، فافتضى الامر تصويحه

رقع خطأمطبي في العمود الاول من

وزير التجارة والزراعة والناهمة

يوسف الحكيم

وزيرالمارن

ساطم الحصري

وزيرالمدأية

ألعاصمة 14000 بمرفة اللبنة المذكورة الهلات المذكورة الاستفادة من ذلك الماء مسكوكاتالنبكل ٨ وزارة التجارة والزراعة والنافعة نقوم بدون ان بطرأ خلل على كمية الما والساعات قرار مجانس الوزراء بالاعمال المذكو ة وصرف المال اللازم لما العينة لدمشق اني ١٤ ــ٦ ـ ١٩٢٠ + رز ١٧٦ ةرأت تذكرة وزير المالية المؤر**خة** ٢ يهـ بن الماء عَلَى المحلات المذكورة اما بطريق ا-التها الى متعهدين او بمعرفة في نقط متعددة منها عا يوافق مصاحة مهندس المافعة حسيما ترتأيه في ١٤ - زيران سنة ١٩٢٠ رئم ٢٧١٨ ١٧٦_١٧١٨ ٩ للوزارة المشار اليها انتساعد عُلَى سد ومفاده ا ان الوزير المشار اليه كتب لوزارة النفةات المذكورة من موجود صندرق لجمة ٣ المالع اللازمة للتأسيسات الاولية في التجارة ان قانون النقد السوري قضى باعتبار الاعمال المذكورة كبناء الاحواض واثمان ماً عين الغيمة الحالبة اذا رأت ذلك ممكناً القرشر الرسمي عشرةمتالبك من مسكوكات بالنظر اوجود الصندوق ، كما ان المهندسين النـــاطل والمضغات الكهربائية واجرة والعملة الموجودين بخدمة ما عين الفيمة في المملكة السورية وان ادارة الجروالة: وير العملة وما ينفرع عن ذلك تحصل من اهالي الهلات المذكورة مع مراعاة درجة المفادة مكافون بالمذظرة والمساعدة في الاعمال المنتمت عن قبض المتلك فكسد في الاسواق. اليوث ومقدرة اصحابها و يستثنى من ذلك الجديدة المذكورة وامندت الناس ايضاً عن قبوله واصبح البرغوت. مزكاذمنهمفقيرا جدا والمصاريفالسنوية الصغير اصغر النقود الجاري تدارلها فيالبلاد ١٠ اذا املام الاهلون عن دفع ماترتب اللازمة لرفع الماء تحصل من اهالي تلك وان في ذلك من الاضرار بمسالح النقراء عليهم من النفقات المذكورة بحصل منهم الهلات بمرفة لجنة ماء عين الغيمة والجان كافة مالا يجرز المبر عليه وات جيرًا بمهرفة .أمور الاجراء بناء عَلَى مراجعة الف لجنة لتحصيل اينفق من المال الحزينة لقبل نقود النبكل بعسدل ثلاثة رئيس لجنة التوزيع عُلَى العمل المذكور يعينها مجلس اداره دمشق قروش في كل دفعة • ولذلك فان الوز يرالشار ١١ وزراء الداخلية والعدلية والمافعة اليه يطلب اعطاء قرار يحول دون حدوث ويشترك مما في توزيمالنفقات عَلَى الاهلين والزراعة والتجارة مكافون باجراء حكم هذا مدير النافعة او وكبله ازمة تداول النقود الصغيرة النظام في ٢٧ رمضان سنة ١٣٢٨ ٥ الحد الاصغر لما يصيب كل بيت من ولدى المذاكرة لقرر وضم الموادالاً تية: وفي ١٤٠ حزيران سنة ١٩٢٠ يوت الهلات المذكورة هو أصف دينار ١ لما كان تداول مسكركات البيكل رئيس مجلس الشورى ووكيل رئيس الوزراء والحدالاكبر خمسة دنانير المثانية متبولا بصورة رسميسه في الملكة علاء الدين ٦ لنظم اللمنة وتمة بما يصيب كل بيت السورية بموجب قانون النقد السورى فيخب وزير الداخليه وزير الخارجية من التفقات المذكورة ربعد تصديق عليها ان يكون تدارله اجباريًا في جميسم البلاد رضا الصلج عيدالهن شهبندر من قبل مجلس الادارة بباشر بتحصيلها بمعرفة بحسب الندمير ذالشهرية التي تصدرها الحكومة وزيراطرية وزير المالية 🗄 المجنة السالفة الذكر وتدلم الى صندوق المصرف ٢ بحسب التسميرة الحاسرة يعتبر القرش فارس الحوري الدوري الرسمي بمسمرة متاليك والقرش الراعي حيث تحفظ المانة وتصرف عند وزير المارف الرائج بدنة متأليك والبرغوث الصمير بسبعة الايماب في سبيل ماجمت لاجله ساطع المصري عد جلال ٧ أَذَا لَمُ نَفِّ الْمِالِعِ الْجِمُوعَةُ لِسَدَالِتُفَعَّاتُ منألك رنصف والبرغرت الكير بخمسة وزير المجارة و لرّ الله والعالمه عثمر منليكا والعبدي بمئة وخسين متابكا محمل الباقي سها بعد توزيهه عَلَى الاهاين يوسف الحكيم

المددة١٢ ملحق ٤ الاحكام المخالفة لهذا القانون مانه: لذيل فانون تشكيلات العدلية الموقت إممل بهذا القانون من تاريخ نشرو المورخ في اكانون الذني سنة ١٩١١ في الجريدة الرسمية اصدر ارادتي بوضع هذا :الجني ٦ وزير العدلية مأمور بانفاذ هيا الموقت موضع الأجراء بشرط القانون في ٢٣رمضان سنة ١٣٣٨ عرضه عَلَى مجلس النواب حبن وفي ١ حزيران سنة ١٩١ رئيس مجلس الشورى رئيس الوزراء فی ۸ شوال سنة ۱۳۳۸ هاشتم الاتاسي علاء الدين و۲۳ حزیران سنه ۱۹۲۰ وزيراغارجية وزيرالداخلة « فیعل » عبدالرحن شهبندر ١ نناط وظيفة الهيئة الانهامية بالحاكم وزير المالية وزيرالحريبة يوسف العظمة المنفرد مرجع المستنطق الذي اصدر قرار فارس الحوري وزير المارف وزير العدلية ساطعالحصري عد علال وزير التجارة والزراعة والنالمة الاقضية ان اءطى رأيًا في الدعوى يوجب يوسف الحكيم لفيته عنها فترجع وظيفته سسواء كان بصفته ** فرئمًا مقام الهيئة الاتهاميسة إو بصفته حاكم نظام محكمة بدائية _ الى الحاكم المنفرد في مركز بتعلق مجر ماء النجية اللواء .واذا وفع مثل ذلك في مركز اللواء الىحى الأكرادو الماجرين فتعود هذه لوظبفة الىحاكم الحقوق المنفرد. اصدر ارادتي برضع هذا النظام وان كان لا يوجد في من كر اللواء حاكم غير موضع الاجراء بشرط عرضه حاكم الجزاء فتمود هـ ذه الوظيفة الى الم كم عَلَى عَمَلُسُ الروابِ حَيْنُ النَّامَ المنفرد في اقرب لوا. يجاور. في ٨ شوال سنة ١٣٣٨ ٣ محكمة استشاف الجزاء في العاصمة وفي ۲۲ حزيران سنة ۱۹۲۰ ترى وتفصل جميع الدعاوي الجنائية المنوطة فيصل رويها بها عالا أما دعاوي الجح المستأنفة ١ وزارة النافعة والزراعة والتجارة نقوم جيمها سواء استرانفت من مركز دمشق يراتب اله عشر جنبها فمن راى بنفسه و من طبقتها اومن ألوية حوران والبلقاء بعر قسم من ما، عن الفيمة عدلات الماجر بن والأكراد والصالحية الى القسم الاعلى ال الكفاءة الديايقة والانتمان فايراجع ادارة والكرك فترى لدى ممكمة استثناف الحقرق عَلَىٰ ارْنَفَاعَ مَنْهُ مَثَرَ فَوَقَ الْنَفَطُ الَّتِي الْمُلَّا اليها الماء في الوقت الحاضير للمني لأهل

تعديل المادة 179 من اصول المحاكات الجزائية الوُّرخ في ٥ رجب سنة ١٢١٦ اصدر ارادتي بوضع هذه المادة المعدلة موضع الاجراء يشسرط عرضها عَلَى مجلس النواب حين التثامه فيمشوال سنة ١٣٣٨ وفي ۲۶ حزيرانسنة ۲۹۲ . «فرون» الظنين أن يرسل الى الحكمة وكيلاً عنه في دعاوي الجنحة على الاطلاق سواء كانت تستلزم جزاء الحبس أو لاتستلزمه واللمكمة في كل حال ان تأمر باحضار الغانين بذاته متى رأت حاجة لذلك . في ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٨ وفي ١٠ حزيران سنة ١٩٢٠ وئيس مجلساا ودي وكبل دئيش الوزراء علاء الدين علاء الدين ولريو الخارجية وزيرالداخلية عبدالهن شهيندر رضأ الصلح ازيراللة وزيراغربية فارس الخوري وسف العظمة

ازير المداية

عر-جلال

يوسف الحكيم وظيفة مواس شاغرة اوجدف ادارة النافعة وظيفة مهندس شاغرة المنافعة لفاية عقولسنة ١٢٠ للدخول بالسابقة في العاصمة

وزير القيارة والزاعة والدنمة

وزيرالمارل

ساطع المصري

جاءنا من مديرية الصحة العامة انه حدث في حمص سبع اصابات بالحصبة في

ولدى التدقيق والمذاكرة بالايجاب تبيز ان هذه الدعوى من الدعاري المنتصة رو يتها الوظاء ألف ولم يظهر من ضبط الدعوى ولا من الاعلام حصول موافقة تخريراً من

فالمقت الآراء عملاً باللدة ٢٤٣ من اصول المجاكمات الحقولية على نقضه واعادته

العاسمة

وشبكات للدور فمن رأى بنفسه الكفائة

للقيام جذا العمل اولتأسيس شركة متعمداً بذلك

الامراض المستولية

في المنطقة الشرقية

الاسبوع الذي اوله ١٢ حزيران سنة ١٩٢٠

الامراضالمستولية

فيالمنطقةالفربية

ابلغت وزارة الداخلية مدير يةالمطبوعات

انه تبين من الجدول الاسبوعي المرسل من

ضابط الارتباط الافرنسي الى رئيس الوزراء

انه حدثت في المنطقة الغربية خلال الاسبوع

المنتهى في ١٣ـ٦-١٩٢ اصابة واحدة

الامراض المستولية

في لاسكندرية

الاسكدرية ونقل احد المصابين في الجاري

الى المشقى وترفى في ٧ منه واثل الآخر

🎉 ضاع دائررالب 🌣

فقد دفتر الراتب الذي رقمه ١٤٠ العائد

لاسيدة روحينا بلت السيد روفائيل الميسى

جا نا مز مديرية مالية دستق انه قد

في ١٥ الجاري ولإيزال تحت المالجه

وقعت حاء ثنان في العا عوز في مدينة

بالحى الدماغية

شهر تم ز سنة ۱۹۲۰

اوقات دوام الموظفين في نمل المس لدى المذاكرة في مجلس الوزراء بقضية دوام موفاني الحكومة خلال ايام الصيف **ٺ**قرر ماياً تي :

Hac 671

١ عَلَى جميع، وظافي الحكومة في العاصمة والمعقاتان يداومواعلى وظائفه ممن الساعة الثامنة حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ٢ عَلَى روْســا. المحاكم ومديري البرق

والبريد والامن العام ان يرتبوا اونات العمل وآخره ١٩ منه فبالدوائر المذكورة تلمى حسب درجة اشفالها ٣ لروُساءالدوائر فيالماصمةوالملمحقات النزيدوا فياوقات العمل اذارأو لزومالذلك هن يتخلف عن الحضور في الوقت المعبن الى لدائرة المنتسب اليها ارينفك تن وظيفته قبل الميعاد المضروب يجسم منراتبه نـط اليوم

> وظيفة ناسخ شغرة شغر فيداوان رس قل رقاسة الوزارة, ظامة المع راتب سبعمة أن ش على الديكون خط لطالب لهاجيدا جدا فمن آنس بنفسه لكفاء فليمضر المسابقة فيغرفة هذا الديران رم الخيس القادم الموافق ١ ــ٧ ــ ١٩٢٠ أماعة الثامنة ونصف صباحا مستصحبا ذكرة نفوسه وسائراوراقه الرسمية

جر قسطل ثان من ماء عين النبيء

ابلغت وزارة الدآخلية مديرية الطبوعات ان وزارة الحربية ايدت ماجاً. من نفي الحبر المذكور في برقية ادبب ورفقائه عن مرور معدات در بية افرنسية وصرحت ان القطار الذي اشير اليه يحتوي عَلَى ارزاق وسيارات

أن ينفظروايوما او يومين في تلك البلدة بلا

فَائِدَةً كَمَا هُو جَارِ الآنَ • وقد اقاءت. ادارة

الخطالذكور في معطة حيفا مندوباً من قبل

الضابط السياسي ليسهل عَلَى الركاب الاشارة

وظيفة مقيد شاغرة

ان وظيفة المقيد الثانية في دبوات

محاسبة دمشق براتب اربعمثة قرش شاغرة

وسيمرسي فص الطالبين لما يوم الخيس

الددههم

تستوجب نفور كل وطني غيور قطار الركاب الى حيفا وعليه قدعينا مفرزات عسكر يةمشاة تعلن ادارة السكة الحبعازية حبابراحة الا هالي انكرام ونا مينا اسرعة المواصلات بين القطر السوري والمصري أنها الفقت مع ادارة خط فلسطين المسكري عَلَى تسبير فطارات الركاب من القنوات الى حيفاابام الاثنين والاربعاء والجممة اعتباراً من يوم الجمعة الموافق لتاريخ ٢ قرزسنة ١١٢٠ عرضاً وزيرالحرية يوسف العظمة عن ايام الثلاثاء والخميس والسبت وذلك ليتمكن الركاب من المفرالي مصر في يوم وزارة الحربية وصوام م الى حيفًا الساعه ٦ صباحًا بدلامن

> جاءنا من مديرية الشمية الثالثة لوزارة الحربية مايأتي :

الماممة ٣ البشلك يمادل عشرة متاليك او قرشاً رسمياً ونصفه يعادل خسة متاليك او نه غب قرش رسمي

٤ القطع الصغيرة والكبيرة من النيكل .واجبة التعامل عَلَى السواء ولا بجوز التردد يقبض المتليك المقرد او انصنانه ولا فرق بين الصفير والكبير من هذه المسكوكات ه لايجوز لاحدان يمتنسم عن أبض

المتاليك والبشلك لحدثلاثة قروش في كل دنعة كبيرة كانت او صغيرة واما الدفعات التي هي من ثلاثة قروش فما دون فيمب عَلَى المقابض ان يقبل كسور البرغوث الصغير

٣ - الدين يمتنمون عنرعاية هذمالقواعد يمالون عَلَى الناضي العسكري ويغرمون والسلام

عملة النيكل أيانهت وزارة الداخلية مدير يةالمطبوعات ان تمليمات تطبيق النقد السوري ليجريدة العاصمة صرحت يتداول عملةالنيكل وقبول ثلاثة قروش في كُلّ دنمة - فيخب الاعداء التام بتطبيق احكامها ومن تجرأ على الامتناع عن قبضها بقيمتها المفررة والنسبة المعينة

مناقصة انشاء طريق طرح بالمذقعة بطريقة الظرف المترم

تنقيب الفارين ئغی خبر . من الجندية

طبقات الامة العربية لنهافت على الجنــدية ملبية داعي الوطن ، الانفرا قليلاً ممن لاخلاق لمم فانهم لقاعــوا عن نابية الدعوة والبمض قدُ ارتكبوا عار الفرار ، الحالة التي صحيةوانه ليسفيه عناداومهات مرية بالكلية

وفرساناً وارفقناهم بقسم من الشرطةوالدرك لتعقيب هؤلا الاشخاص المارقين من الوطنية والقبض عليهم فيجب عَلَى كل محب لوطنه ان يخبرعمن يلمه ويعلم محلممن البقاياو الفارين من الجنودلة أثدالوقع ولقوات تلك المفرزات

ووكالة وزارة الداخلية

عهدالى وزيرالحربية بوكالة وزارة الداخلية وعليه فسيقوم المشمار اليه بروية عَلَى اوراق جواز:تهم فوراً الاشفال الرسمية يوزارة الحربية من الساءة ٨ الى الساعة · ٣ ـ . ١ قبل الزوال وفي الداخلية من الساعة . ٣- ١ الى الساعة . ٣- ١٢ ويقبل الزوار فارباب الصمالح العائدة في الوقت المين مستصمياً ورقة ترجة احواله

الشاء طريق (القابون - يوزة ، وذلك له أية • تموز سنة ١٩٢٠ النساعة الواحدة بعد اشفالم لكلتا الوزارتين من الساعة ٣٠ ١٢ المصادف لناريخ الجموز سنة ١٩١ فن الس المظهر فعلى راغبي التعهد أن يراجعوا أدارة الى الساعة الثانية بعد الزوال في مقر وزارة في نفسه الكفائة فليراجع الديوان المذكور النافعة للإطلاع عَلَى الشروط

فرارات محكمة التمبيز قرار شرعي - رقم ١١٠ قري الاعلام الشسرعي الصادر من

او طالباً الامتياز فليراجع وزارة النافعة لفاية · المحكمة الشرعية بمدينة حلب المؤرخ في ٢١ جمادى الثانية سنة١٣٣٧ المرفوع مع لفرعاته لهكمة التمبيز العربية بكتاب من قاضي حلب بناء عَلَى استدعاء الممنوع من دعوى الشفعة الآتي ذكره المبلغ اليه في١٣ شعبان١٣٣٧ فرجدت خلاصته عبارة عن منع مصطفى ابن وحيد قروشقالي منسكان محلة صاجليخان بحلب من دعواه الشفعة على الحاج احمد غنوم من سكاك المحلة المذكورة · والاستدعاء التمبيزي بحتوي عَلَى طلب نقض هذا الحكم لهذلفته للاصول والاحكام الشسرعية. والزئحة الجوابية القدمة من قبل المحكوم له تشتمل عَلَى طلب التصديق وردّ ماجاء في استدعاء التمييز

بالهاكم الظامية الصرحبها بقانون لفريق الطرفين عَلَى, وُ يُنهَا فِي الْمُكَمِّةُ الشَّرَعِيةَ حَتَّى ا-وع لم روايتها والنضاء يتخصص عملفم المادة ١٨٠١ من الجيلة

لفكر وزارة النانمة بجر ماء النبيجة المنوفي من امانة صد ,ق قضاء السلطالبالغ مع كانة نفرعاته لمحله لتبليغ ذلك للطرفين خدين قرشا تركيا فيلى من يعدر عليدان على ان ترى هذه لده ي في الحكمة النظامية والاملاك في وزارة الدَّلَّية :

أدراما

المذكور فرمن الحجن لميزل الرأ الد منح من جانب

رياسة محكمة الاستثناف الجزالية في السلط مهلة

عشرة ايام اعتبار آمن تاريخه ادناه لكي إطيم القااون

ويحضر لجانيهاواذالم بأت خلار هذه المدة لتوفيقا

للمادة ٣٧١ من اصول المجاكات الجزائية يعتبر

غيرمطيع للة أنون فيسقط من الحقوق المدنية ويجري

محاكمته غيابا وتحجز امواله واملاكه باثنائها ولا

يحقله اقامة ددوى ما بل بادر لاقامة الدعوى عليه

وكل من علم بمحل وجود. يجبر ان يخبر عنه وكل جميع

أموري فابطة العداية القبض عليه وتسليمه

اعشار قرية دمن

قرش فعلى الطالبين مراجعة ديوان الواردات

مرايدة اعشار

بالقدار المحرر في جانبهما فيمايلي فعلى الطالبين

مراحمة ديوان الواردات بدمشق:

٠,٠

444

التابعتين للواء الباتماء مبينة فيها بلي فعلى

ان بدل اعشار قريتي مأد اعين

فتجت اعشار قربتي زملكا وحزة

فتحت اعشمار قرية دمر إ ۲۲۰۰۰

وبياتا لذلك حرر مذا القرار

بدمشق

قرش

4....

٠٠٠٠٠ زملكا

والاملاك في وزارة لذلية:

۱۲۰۰۰ مادبا وترابعها

۱ ۱ ماءين و تربعها

بالزايده عليه ان يراجع مديرية الواردات

القرية

كمفر العواميد

**1. 6.14.

طالبي التزامها مراجعة مديرية الواردات (البقاح)

ال اعشار الفريتين الآتي بيانهما مطروحة للمزا يدة العلنيةوقد بلقت بدلاتها المانع المدطر بجانب اسميها فن اراد الاشتراك 140011

-((قرارات امهال))-إنالية الاتها مية في سور ياللماتهمت بوجب وإ عاالورخ في ٧ ا أَيا ِ صنة ١٩٠٠ ارقم ١٣٠عبده بنغبره القامجي من محلة العمارة بدمشتي بجنابة سراة وباان المذكور كانولم يزل قاراً فقد منح من بال ريامة محكة امتشاف ألجزاء مهلة عشرة الإمالة كاعتباراً من هذا التار بخاكي يطيع القانون ويمفر لجأبها واذالم يجفر الظرف المدة المذكورة نبوليةً للادة ٢٧١ من أانون أصول الحاكمات الجزائبة يعتبر غير مطيع للغانون بيسقط من الحفوق المنفقوتجرى محاكمته غياباوتحجز اموالهباشائها ولانجق له اقامة دعرى ما بل يـادر للادعاء عليه وكلين المهمل وجوده يجبران بخبر عنه وتكي جميع مأوري ضابطة المدلية النبض عليه وتسليمه وبياقا لذلك حور عذا القرار

ني ۲۰ حزيران سنة ۲۲۰ أن الهيئة الانتهامية في سوريا قد انهمت بوجب قرارها المؤرخ في ٦ نيسان سنة ١٩٢٠ وقهآ "انعيم بن فارس تصر جندي الدرك المستخدم برهط اللرسان عبية أوأد باشا يجاية تشايع و با ان المدكوركان ولم يزل فارأ فقد منعمن جانب رياسة محكمنا مثنتاف جزاء سوريا مهلة عشرة ايام ايضا اعتبارأمن هذا التاريخ اكمي يطيع القاءون ويجمض لجالبهاواذالمج نسربطرف المدة المذكورة فنوفيقا الدة الامن أون اصول المحاكات الجزائية بعتبر فيرمطيع للتانون ليسقط من الحقوق المدنية وتجوى محاكمته غبابا وتحجز اموائه بالنائها ولايجتى له اقامة دورى ما بل بادر الإدعاء عليه و كل من علم عمل وجوده يجبر أنابغير عنه وعلى جميع مأموري شابطة العنلية القبض عليه وتسليمه وبيانا لذلك حرر هذا الرار في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٠

انالحاكمالمارد بلواء الكرك قد اعم،وجب فرار المورخ له ١٩ ـ ١١ ـ ١١ ورقم ٦٢ عبد الله مناجر بمدابو شنو المتيم بمشيرة فهد القبلاث والضيف البتية الاسود الجدابل الحنطي الاون الدلى العينين يجناية تعلم العلم بتى والنهب وبما ان 14001

البُّه عَدة في ٢٤ جادى المنية أيسنة ١٣٢٧ الحقيقة ولم تستحضر احمد شعبان الذي استرد وني ٢٦ آذار سنة ١٩١٩ نقض الفقرة المال المسروق منه وتسأل عن معلوماته الحكمية الميزبها ن هذه الجهة واعادة توسيما القمقيقات بل أكتفت المحكمة بسماع الاوراق لهملهما لاجراء الايجاب وايفاء شاهد واحد والحارس وتلاوة افادة الشاهد التبايفاث للطرفين وفقاً للمادة٦ ، من المقانون الآخر عبد الغني افندي المقيم بحمص مستندة الذكور وخرج النقض البالغ اثنينَ واربعين في ذلك عَلَى المادة ٢٥٨ من اصول الهاكمات قرشًا يُمُودُ عَلَى مَنْ يَظْهُرُ فِي نَدْيَجَةَ الدَّعْوَى

الجزائبة مع از، المادة المذكورة لتعلق بالشهود الموجودين خارج قضاء المحكمة حالة كون حص ليست من هـ ذا القبيل لانهاضمن من التدقيق في الاعلام الجنائي الصادر دائرة محكة حمداة ، ثالثًا لم يجر الكشف على الدكان المسروقة عمرفة اهل الفركما موسين بتاريخ ٢٢ آذا رسنة ١٩١٩ ورقم ٢٢ ، ٢٢ بالمادة . ٤ من الاصول الذكورةرابِعا لم يض ضط لهاكة من كانسال طكانقتفيه الده ٣٠٦ من الاصول المدكورة لذلك واستناداً عَلَى المادة ٣١٤ من الاصول المذكورة لقرر بالفاق الرأي في ١٦ رجب مند ١٣٣٢ وفي ١٦ نير. أن سنة ١٩١٩ نقض الاعلام المذكور نظراً لما ذكر واعادة الاوراق لمحلما لاجزاء الهاكمة محدداً اعتباراً من نقطة النقض وخرج النقض البالغ مثتي قرش بعود

وقف عبد الله باشا العظم بناءٌ عَلَى تنحية المتولين عَلَىوَقْفَ عَبْدُ الله باشا المظم من وظيفة التولية ، ولان هـ نما الوقف مضبوط من طرف ادارة الاوقال منذالقديم ، ينبغي لكل من أ الحاك واستناداً عَلَى المادة ١٤ من قانون الالفاظ؛ (دكان السكالي) فلم تجلب الهنكة ان يراجع دائرة الاوقاف رأساً فيما يتعلق

عَلَىٰ من يظهر في نتيجة الدعرى غير محق

icold!

الفقرة الحكمية الصدر، من محكمة الصلح قرار رائي _ رقم ٨٨ وجاهاً من محكمة الاستثناف في مدينة حماه النضمن تمريم محمد على بن محمود الاعمى الموقوف بكونه مرتكبآ جناية سسرقة بعض اشياء المدعي محمدعلى بزعلى الهدار الاسكاف من دكانه بعد فتمه أه لي بأبها بهذاح مخصوص والحكم بوضعه في الكورك مدة ثلاث سنوات اعتباراً من قار يخ ترفيفه الواقع في ١ ١ جمادي الاولى سنة ١٣٣٨ ترفيقًا للمادة «٢٢٠» من حكما معلقاً على نكول المدعى عليها السيدة فأنون الجزاء نبين اولاً ان المتهم عطف تنيسة عن اليمين عند الاعتراض الجرم باثناء المحاكمة عكى احمد الجراش بقوله انه هو الذي اعطاه الاحذية المسمروقة وانه

ولدى المذاكرة بالايجاب وجد انه بينما كان من الواجب عَلَى الحاكم بعد وقوع اعترف بذلك بجضور المدعي والحارس ومأمور الاعتراض ان ببلغ المترضية بالذات بانها الشرطة فلم تسأله الهـكمَّة عن ذلك حفظًا مدعرة لقلف البين نظراً لان المكم النيابي لحن الدافعة ، ثانياً ان المدعي ذكر سليم بن معلى على بينها فقدره اعتراضها مكتفها بليايع محمد حنيد شاهداً عَلَى انه رأي ليلة ونوع وكيلها اليوم الممين مع أنه لائبابة في اليمين كما السرقة المتهم واحمد الجراش المرقوم بتحادثان هو مصرح في المادة ١٧١٥ من الجلة الجليلة سرًا فيما ينتفا واحدهما يقول للا خر هذه علاقة بهذا الوقف اومستأجر احد اقلامه حكام العملع لقرر بالفاق الرأي في الجلمة الشماهد المرقوم لتوسيع القعيقات واظهار بهذا الشان

قرار حقوقي _ رقم١٦

السيدة نايسة بات حمدي بك زيادة في١٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨ ر تسم في مدته القانونية وا أي على النظر أيه دنةت

بعد ان علم من التدنيق انطلب التمييز

المتقدم من السيد محما على ظـ أز بالوكالة عن

الاول بدمة في اله رنة في ٢٠ اغستوس سنة ١٣٣٤ برقم ٥٢ سرب سمن القرار برد نراض والمسائميز السيدة نفيسةالموما اليها لائماً لم قضر في الوقت العدين لروّية دعواه الاعتراضية ولم يعضروكيلها الربيد عمد على ظبياً حالة كونه امضي على الحضه, في الوقت المعيز وتصديق فقرة المكرالة ابـة الصادرة من المحكمة الذكورة في ١٨ حزيران

سنة ١٣٣٤ رقم ٤٥٥ المتضمنة الحبكم عَلَى السيدة نفيسة الموما اليها بتأدية الامانة وهي تسمة وعشرون ليرة الكايزية وعشر ليرات فرنسوية للدعية فاطمة بنت سليمان الحمصي

Atil oir Lay